المعهـــد الدولـــي للعدالـــة
و سيادة القانون

ملاحظات الممارسين لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

موظفي الاحتجاز

هذا الدليل نشر تباعاً لمبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون لمكافحة التطرف العنيف بدوافع عنصرية أوعرقية

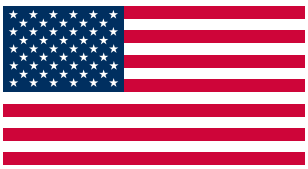

يعتبر هذا المنشور جزءًا لا يتجزأ من مبادرة قضاء الأحداث للمعهد،
وقد صدر بدعم من حكومة الولايات المتحدة.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

مستلهما من المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (GCTF)، تأسس المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون في عام ٢٠١٤ باعتباره منصة حيادية لتقديم التدريب وبناء القدرات للمشرعين والقضاة ووكلاء النيابة والمعنيين بإنفاذ القانون وضباط الإصلاحيات وغيرهم من الممارسين في قطاع العدالة للمشاركة في تنفيذ وتعزيز الممارسات الجيدة والمناهج المستدامة لمكافحة الإرهاب المستندة إلى سيادة القانون.

ويعتبر المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون منظمة حكومية دولية مقرها في مالطا ويضم مجلس إدارة دولي (GBA) يتألف من ١٤ عضوًا: الجزائر وفرنسا وإيطاليا والأردن والكويت ومالطا والمغرب وهولندا ونيجيريا وتونس وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. ويعمل بالمعهد فريقًا دوليًا يتسم بالنشاط والديناميكة ويترأسه أمين تنفيذي يتولى مسؤولية العمليات اليومية بالمعهد.

إخلاء مسؤولية

صدر هذا المنشور بدعم مالي من وزارة الخارجية الأمريكية. وتقع محتوياته تحت مسؤولية المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون وحده ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر وآراء وزارة الخارجية الأمريكية.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بـ:
المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - الحرم الجامعي فاليتا،
مبنى الجامعة القديمة، شارع سانت بول، فاليتا، مالطا

theiij.org @iijmalta @iijmalta_fr info@theiij.org

قائمة المحتويات

شكر وتقدير ٢

الافتتاحية ٣

مقدمة ٥

نقطة العمل الأولى:
يلتزم موظفو الاحتجاز عند معاملة الأطفال مسلوبي الحرية بالوفاء بالالتزامات القانونية المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي صدقت عليها بلدانهم. ٦

نقطة العمل الثانية:
ينبغي لموظفي الاحتجاز تفهم أن عملية الإيداع تخلق انطباعًا أولًيا ودائمًا للأطفال ٧

نقطة العمل الثالثة:
يجب على موظفي الاحتجاز استخدام تقييمات المخاطر لتصنيف الأحداث بدلاً من الاعتماد فقط على الجريمة المنسوبة إليهم ٩

نقطة العمل الرابعة:
يجب على موظفي الاحتجاز تحسين ظروف احتجاز الطفل ضمن البنية التحتية القائمة ١٠

نقطة العمل الخامسة:
يجب أن تخلق السياسات والممارسات التي يتبعها موظفي الاحتجاز بيئة «مفتوحة» ١٢

نقطة العمل السادسة:
يجب على موظفي الاحتجاز إقامة علاقات إيجابية بين الموظفين والأحداث ١٣

نقطة العمل السابعة:
يجب على موظفي الاحتجاز خلق بيئة مواتية للحد من وصمة العار ضد الأطفال مسلوبي الحرية ١٤

نقطة العمل الثامنة:
يجب أن يركز موظفي الاحتجاز على تعزيز الفرص ودعم الشبكات الخاصة بالأحداث مسلوبي الحرية بدلاً من التركيز حصريًا على الجريمة ١٥

نقطة العمل التاسعة:
يجب أن يتبع موظفي الاحتجاز المبادئ الأساسية الثلاثة الخاصة بإعادة التأهيل ١٦

نقطة العمل العاشرة:
يجب على موظفي الاحتجاز الاستفادة من العلاقات الإيجابية مع الأسرة والمجتمع لدعم عملية إعادة الإندماج ١٨

نقطة العمل الحادية عشر:
يجب أن يضمن موظفي الاحتجاز الدعم الكافي للعملية الانتقالية وما بعد الإفراج ١٩

نقطة العمل الثانية عشر:
يجب على موظفي الاحتجاز الدفاع عن الطفل الذي يبلغ من العمر ١٨ عامًا أثناء وجوده في الحجز للبقاء في منشأة للأطفال ٢١

نقطة العمل الثالثة عشر:
ينبغي اختيار موظفي الاحتجاز بعناية وتدريبهم ونشرهم ودعمهم من قبل إدارتهم ٢٢

نقطة العمل الرابعة عشر:
يجب أن تخضع مؤسسات الاحتجاز لعمليات تفتيش داخلية وخارجية بشكل دوري ٢٣

خاتمة ٢٤

شكر وتقدير

يود أن يتقدم المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون بخالص الشكر والتقدير إلى الموظفين المتخصصين الوارد أسماؤهم فيما يلي حسب الترتيب الأبجدي، وذلك تقديرًا لإسهاماتهم في مجالات البحث والكتابة والتنسيق والمراجعة لملاحظات عدالة الأحداث الصادرة عن المعهد لفريق الاحتجاز (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة فريق الاحتجاز الصادرة عن المعهد):

السيدة/ فيكتوريا أدزودة، رئيس المشرفين على السجون، غانا

السيد/ توماس بلاك، مدعي عام سابق بالمحكمة الجنائية الفيدرالية، الولايات المتحدة والمراجع الرئيسي لمذكرة فريق الاحتجاز الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون

السيدة/ أمينة كافيروندو، مشرفة على السجون، تنزانيا

السيد/ مايكل جون لانجيلار، مسؤول السياسات الإصلاحية، إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، الولايات المتحدة، ومؤلف مذكرة فريق الاحتجاز الصادرة عن المعهد

السيدة/ يوستينا موانجومبي، مديرة السجون، كينيا

السيد/ إبراهيما تونكارا، المدير الوطني لإدارة السجون وشؤون التعليم إبّان الحبس الاحتياطي، مالي

ويود المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون أن يعرب عن خالص شكره للموظفين العاملين بالمنظمات الدولية الآتي ذكرهم لتقديم استعراض نظراء حقيقي إلى مذكرة فريق الاحتجاز الصادرة عن المعهد.

السيدة/ سيلين جلوتز، كبير مستشاري الشؤون القانونية والسياسات، وزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا

السيدة/ آن موسيمان-جيراردي، خبير في حقوق الإنسان ومستشار قانوني، وزارة الاتحادية للشؤون الخارجية، سويسرا

السيد/ سيدريك فوسارد، مستشار الدعوة والتعلم العالمي، برنامج تحقيق العدالة، منظمة Terre des hommes

السيدة/ مارتا جل جونزالز، منسق إقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، برنامج تحقيق العدالة، Terre des hommes

السيدة/ لورا جاك، خبير قانوني ومستشار فني، برنامج تحقيق العدالة، منظمة Terre des hommes

السيد/ دوسيو مازاريز، موظف برامج، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)

السيدة/ شيارا بولونا، موظف مساعد برامج، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)

السيدة/ مارجريتا ألينوفي، متدربة، معهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)

تم تنظيم وتنسيق وتنفيذ هذا المنشور والانشطة المرتبطة به من قبل المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، تحت إشراف السيد توماس ووتشت، الأمين التنفيذي ، والسيد إيمرسون كاشون، مدير البرنامج.

الافتتاحية

للإرهاب تأثير على الأطفال - سواءً بصفتهم ضحايا أو شهود أو جناة مزعومين - ويجدون أنفسهم على نحو متزايد أمام نظم العدالة الجنائية المكلفة بتطبيق القوانين الوطنية لمكافحة الإرهاب وغالبًا ما تفرض هذه القوانين على نحو صارم تدابير تقييدية وعقوبات قاسية. ويفرض تحقيق التوازن بين احتياجات الأطفال وحقوقهم الخاصة ومطالبات أطر العمل القانونية لمكافحة الإرهاب تحديات هائلة أمام الممارسين في قطاع العدالة. وبدون تدريب متخصص ومعرفة عملية بالحقوق القانونية الممنوحة للأطفال بموجب القانون الدولي المعمول به، قد يجد أعضاء سلك العدالة الجنائية -وتشمل المحققين ووكلاء النيابة والقضاة وموظفي الاحتجاز وفريق الدفاع- أنفسهم غير مستعدين على نحو كافٍ للتعامل بشكل فعال مع قضايا الإرهاب التي يكون الأطفال طرفًا فيها.

ونظرًا لأوجه الضعف المتأصلة فيهم، يتأثر الأطفال على نحو غير متناسب بالجرائم التي ترتكبها عناصر إرهابية. وفي بعض الحالات، يتم تجنيد الأطفال رغمًا عنهم أو بدون إدراكهم الكامل لعواقب أفعالهم. ويكون من السهل التحايل عليهم من قِبل أشخاص بالغين يقنعونهم بتنفيذ هجمات عنيفة أو من قِبل من يسعون إلى توريطهم لتقديم الدعم إلى المنظمات الإرهابية. وقد يتم هذا التلاعب أيضًا من خلال أشخاص يستغلون الظروف الدينية أو الثقافية أو السياسية أو الاقتصادية لتشجيع توريط الأطفال في الهجمات المتعلقة بالإرهاب.

وفي سبيل التصدي للتحديات التي تنشأ حال التعامل مع قضايا الطفل في سياق مكافحة الإرهاب، شرع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون، بتمويل من حكومات سويسرا والولايات المتحدة، في مبادرة تغطي دورة حياة التطرف إلى العنف. وقد استهلت مبادرة قضاء الأحداث للمعهد أعمالها بوضع المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب مذكرة نيوشاتل حول قضاء الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة نيوشاتل)، والتي تنص على ثلاثة عشر ممارسة جيدة وضعت خصيصًا لتقديم الإرشاد والتوجيه لكل الفاعلين المعنيين بالتعامل مع قضايا الإرهاب التي يكون الأطفال طرفًا فيها.[١]

وتعزز مذكرة نيوشاتل والتي صادق عليها المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب في سبتمبر عام ٢٠١٦، الالتزامات المنصوص عليها بموجب اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (CRC) للتعامل مع الأحداث المتورطين في أعمال إرهاب مع مراعاة «احترام حقوقهم وحمايتها وتحقيقها على النحو الموضح في إطار العمل القانوني الدولي المعمول به، وكما هو مبين في القانون الوطني».[٢] ومنذ سريانها في ٢ سبتمبر ١٩٩٠، فقد صدّق على اتفاقية حقوق الطفل ١٩٦ دولة وتنص على التزامات حول التعامل مع قضايا الأطفال بكافة جوانبها، بما في ذلك الإرهاب. وتكون هذه الالتزامات ملزمة بموجب القانون الدولي لكل الدول المصدقة على اتفاقية حقوق الطفل. (ولم تصادق الولايات المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل، ولكنها اعترفت بالحاجة إلى تأسيس نظام قضاء[٣] أحداث متخصص يعتني بحماية حقوق الطفل ويؤكد على أن المصلحة العليا للطفل تمثل اعتبارًا أساسيًا في قضايا الإرهاب.)

وقد وضعت مبادرة قضاء الأحداث للمعهد استراتيجية تعتني بتعزيز رؤية مذكرة نيوشاتل الصادرة عن المنتدى وتنفيذها، بما في ذلك مجموعة أدوات قضاء الأحداث الصادرة عن المعهد[٤] (ويُشار إليها فيما بعد باسم مجموعة أدوات المعهد). واستهدفت مبادرة قضاء الأحداث للمعهد في مرحلتها الأخيرة تقديم المساعدة إلى الدول المستفيدة من خدمات المعهد وتفعيل الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل. وقد استهلت هذه المرحلة مهمتها بالعمل على زيادة الوعي بمذكرة نيوشاتل خلال سلسلة مكونة من خمسة ورش عمل إقليمية للممارسين من الساحل ومنطقة الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وشرق أفريقيا ودول البلقان الغربية ودول جنوب شرق آسيا. وقد استقبلت ورش العمل التي أجريت في الفترة ما بين أكتوبر ٢٠١٧ ونوفمبر ٢٠١٨ في ياوندي والكاميرون وفاليتا ومالطا وبانكوك وتايلاند مشاركين من ٢٧ دولة بشكل مجمل. وضمت مشاركين وخبراء وميسرين آخرين ممثلين عن المنظمات الدولية و المنظمات غير الحكومية مثل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ورابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN)، و مركز الديمقراطية والتنمية في نيجيريا، ومجلس أوروبا (CoE)، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة هداية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، والمنظمة الدولية للإصلاح الجنائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والعدالة (UNODC)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، واليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) (UNICEF)، ومعهد الأمم المتحدة الإقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI)، وحكومات سويسرا والولايات المتحدة.

واستخدمت ورش العمل الخمسة جميعها مجموعة أدوات المعهد، والتي تبين إطار العمل الدولي ذي الصلة لكل ممارسة من الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل، والتي تنطوي على دراسات حالة لتوضيح كيفية استجابة الدول للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب في إطار المعايير الدولية. وينتهي كل قسم بعملية مراجعة تسمح للممارسين بالنظر في معرفتهم بالمعايير والأساليب المطلوبة لتنفيذ مذكرة نيوشاتل.

---

١ https://www.theiij.org/wp-content/uploads/2021/09/Arabic-Neucha-tel-Memorandum-on-Juvenile-Justice.pdf

٢ المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، مذكرة نيوشاتل، الممارسة الجيدة رقم ١: انظر أيضًا اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (CRC)، المادتين ٣٧ و٤٠.

٣ استعملنا في هذه الحالة وحدها مصطلح النظام الأمريكي حيث نشير بوجه خاص إلى العملية المتخصصة التي تتبعها الولايات المتحدة في التعامل مع الحالات الجنائية للأحداث.

٤ متوفر على موقع المعهد: https://theiij.org/wp-content/uploads/2021/09/IIJ-TOOLKIT-Arabic.pdf

وقد نظم المعهد كل ورشة عمل لتتناول خمسة أقسام من مجموعة أدوات المعهد، والتي تعكس ما ورد في مذكرة نيوشاتل، ألا وهم: (١) وضع الأطفال بموجب القانون الدولي؛ (٢) منع تعرض الأطفال للتطرف العنيف والتجنيد من قِبل جماعات إرهابية؛ (٣) تحقيق العدالة للأطفال؛ (٤) إعادة تأهيل الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع؛ (٥) مراقبة بناء القدرات وتقييم برامج العدالة المتخصصة للأطفال. وتعمل ممارسات وتقييمات مجموعة أدوات المعهد على تيسير المناقشات أثناء انعقاد ورش العمل وتدعو كل وفد لتوضيح كيفية استجابة قوانينهم ولوائحهم وممارساتهم المحلية لمسائل معينة أثارتها الحالات الافتراضية المعروضة. وأدار الميسرين الخبراء مناقشات مفتوحة تتيح للمشاركين تبادل الخبرات الوطنية بحرية، بما في ذلك التحديات التي تم التصدي لها والنجاحات التي تم تحقيقها والحلول التي تم تطويرها في تنفيذ الممارسات الجيدة لمذكرة نيوشاتل.

وقد أدرج المعهد، بمساعدة من المستشارين، تعليقات المشاركين في هذه الفعاليات في ملاحظات الممارسين لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد، وهي مجموعة من إرشادات عملية؛ بمعدل دليل عملي واحد لكل من المحققين والمدعين والقضاة وفريق الدفاع وموظفي الاحتجاز. ويتمثل الغرض الأساسي من ملاحظات الممارسين لعدالة الأحداث الصادرة عن المعهد (ويُشار إليها فيما بعد باسم ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد) في تقديم إرشادات عملية للممارسين حول السبل إلى تنفيذ مذكرة نيوشاتل بالإضافة إلى تقديم أمثلة تتناول كيفية تنفيذ الدول بالفعل لبعض من مبادئها.

وتتسق ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد مع اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة وتستند بشكل كبير على المعلومات التي تمت مشاركتها خلال ورش العمل الخمس الإقليمية، ولكنها مع ذلك تتضمن المواد التي نشرتها المنظمات الدولية والقرارات الصادرة عن المحاكم والأبحاث التي أجراها واضعو الاتفاقيات.

وعقب صياغة ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد، دعا المعهد مجموعة التركيز بقضاء الأحداث التي تضم، بالإضافة إلى واضعي الاتفاقيات، ممارسين وخبراء آخرين في قضاء الأحداث من أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة، الذين اجتمعوا في فاليتا، مالطا في مارس ٢٠١٩. وقد استعرض أعضاء مجموعة التركيز وناقشوا مسودة ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد وقدموا مقترحات لتعديلات رامية إلى جعلها ملائمة بقدر الإمكان لجميع الممارسين في المجال. وعقب تضمين تلك المقترحات، قدم المعهد مسودة ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد لإجراء استعراض نظراء من جانب الممارسين والمنظمات أصحاب الأدوار القيادية في مجال قضاء الأحداث. وبعد إدراج التعليقات والمقترحات المستلمة من خبراء استعراض النظراء، أنهى المعهد ملاحظات الممارسين الصادرة عن المعهد ويسره أن يقدمها.

مقدمة

تعزز مذكرة نيوشاتل حول الممارسات الجيدة لعدالة الأحداث في سياق مكافحة الإرهاب (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة نيوشاتل) الصادرة عن المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب (يُشار إليه فيما بعد باسم المنتدى) الالتزامات المفروضة بموجب اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (ويُشار إليها فيما بعد باسم اتفاقية حقوق الطفل) تجاه الدول للتعامل مع الأحداث[٥] المزعوم مشاركتهم أو تورطهم في أعمال إرهابية مع مراعاة «احترام حقوقهم وحمايتها وتحقيقها على النحو الموضح في الإطار القانوني الدولي المعمول به، وكما هو مبين في القانون الوطني». ومن ثم، فعلى الأطراف المشاركة في المنتدى السعي لوضع تدابير ملائمة محددة للأطفال للقضايا التي يكونوا طرفًا فيها.»[٦]

يلعب موظفي الاحتجاز دورًا رئيسيًا في ضمان معاملة الأحداث المتورطين في القضايا المتعلقة بالإرهاب وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان الدولية وسيادة القانون التي تستند إليها مذكرة نيوشاتل. ومن المبادئ الأساسية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل، فضلاً عن الصكوك الدولية الأخرى، أن الأحداث المشتبه بهم أو المتهمين أو المدانين بارتكاب جرائم جنائية، بما في ذلك الجرائم المتعلقة بالإرهاب، ويجب استخدامه فقط كملاذ أخير ولأقصر مدة ممكنة.[٧] في نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦، أجرى معهد سياسات العدالة تحليلاً لأثر حبس الأحداث في أماكن الاحتجاز وغيرها من المرافق الآمنة. [٨] ويشير البحث إلى أن الاحتجاز غالبًا ما يزيد من معدلات العودة إلى الإجرام، ويجذب الأحداث بشكل أكبر إلى نظام العدالة الجنائية، ويمكن أن يؤثر على الصحة العقلية للأحداث ويزيد من الميل لإيذاء الذات، ويقلل من نجاح الأحداث في سوق العمل عند إطلاق سراحهم. يشير البحث نفسه إلى أن الاحتجاز المفتوح أقل تكلفة من أنظمة الاحتجاز المغلقة، وبالتالي يكون موفرًا للموارد. تعزز نتائج الدراسة - حول تأثير الاحتجاز على الأطفال والمجتمع - أثناء إجرائها في الولايات المتحدة، الحجج الداعمة لبدائل الاحتجاز بغض النظر عن سياق البلد.

أكد تقرير ثانٍ[٩] ، نشره المقرر الخاص حول حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية في عام ٢٠١٨، على الأثر الضار للسجن على الأحداث. وأشار التقرير إلى أن حجم وجسامة معاناة الأحداث أثناء الاحتجاز والحبس يتطلبان التزامًا عالميًا بإلغاء سجون الأحداث ومؤسسات الرعاية الكبرى، جنبًا إلى جنب مع زيادة الاستثمار في الخدمات المجتمعية.

من المُرجّح أن يكون لطبيعة وملابسات التواصل الأولي لموظفي الاحتجاز مع الطفل تأثيرًا دائمًا عليه. تم تجنيد العديد من الأطفال المتورطين في جرائم إرهابية قسرًا أو إكراههم من قبل البالغين الذين يستغلون صِغر سنهم، وقلة فطنتهم، ورضوخهم لإجبارهم على الارتباط بجماعات إرهابية. لذلك، تقر مبادئ عدالة الأطفال الدولية بأن نظام العدالة ينبغي أن يعامل الأحداث المتورطين في جرائم الإرهاب بصفتهم ضحايا في المقام الأول.[١٠] تفهم موظفي الاحتجاز لهذه العناصر سيتيح لهم تطوير إجراءات تشغيلية مراعية للأحداث بوسعها تعزيز قدراتهم وتجنب المزيد من الإيذاء الذي قد يتعرضون له.

تقدم ملاحظات عدالة الأحداث الصادرة عن المعهد لموظفي الاحتجاز الماثلة (ويُشار إليها فيما بعد باسم مذكرة موظفي الاحتجاز الصادرة عن المعهد) «نقاط عمل» لتوجيه موظفي الاحتجاز في معالجة القضايا المذكورة أعلاه من خلال توظيف وتعزيز الممارسات الفعّالة لدعم الإجراءات المعنية بالطفل لصالح الأحداث المتورطين في الجرائم المتعلقة بالإرهاب. وتهدف مذكرة موظفي الاحتجاز الصادرة عن المعهد إلى تحقيق الاستفادة وكذا الاستناد إلى المناقشات والعروض التقديمية والمقترحات المقدمة من الممارسين المشاركين في ورش العمل الإقليمية الخمسة واجتماع مجموعة التركيز المنعقدة في إطار مبادرة المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون.[١١] لا تناقش هذه المذكرة احتجاز الطفل قبيل المحاكمة فحسب، بل وتناقش أيضًا فترة الحبس بعد المحاكمة وصدور الحكم. وتسلط المذكرة أيضًا الضوء على نماذج حول كيفية تطبيق دول معينة للمبادئ التوجيهية لمذكرة نيوشاتل ، التي تقدم توجيهات حول كيف يمكن للدول وضع مبادئ مذكرة نيوشاتل محل التطبيق بنجاح.

---

٥ وتعرف اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة، الطفل بأنه كل فرد يقل عمره عن ١٨ عامًا ما لم يبلغ سن الرشد في وقت مبكر بموجب القانون المعمول به. وبالإضافة لذلك، تسمح بعض الأنظمة القانونية لاعتبارات خاصة بإدراج البالغين الصغار الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا ضمن ذلك التعريف. ورغم أن ملاحظات المحققين للمعهد هذه تشير إلى "الأحداث"، فإنها لا تحول دون تطبيق تدابير محددة على البالغين الصغار الذين تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا بما يتفق مع مذكرة نيوشاتل.

٦ اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٤٠ (٣): مذكرة نيوشاتل، القسم الثالث، الممارسة الجيدة رقم ٥ في صفحة ٦

٧ اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٧ (ب) ("يجب أن تتم إجراءات القبض على الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون ويجب استخدامه فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة")

٨ مخاطر الاحتجاز: تأثير حبس الحدث في أماكن الاحتجاز والمرافق الآمنة الأخرى، باري هولمان وجيسون زيدنبرغ، معهد سياسات العدالة، ٢٨ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠٠٦ (يُشار إليها فيما بعد بأخطار الاحتجاز).

٩ تقرير المقرر الخاص حول حق كل فرد في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية ، A/HRC/٣٨/٣٦، الفقرة. ٥٣

١٠ لمزيد من المعلومات حول الإطار القانوني الدولي المطبق فيما يتعلق بالأطفال المشتبه بارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب أو المتهمين بارتكابها، يرجى الاطلاع على دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن الأطفال الذين يتم تجنيدهم واستغلالهم من قبل الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة: دور نظام العدالة (٢٠١٧) (يُشار إليه فيما يلي بعبارة دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة). وفيما يتعلق بالمبادئ الأساسية التي ينبغي أن تخبر عن أي إجراء موجه لهؤلاء الأطفال، يُرجى الاطلاع على *UNODC Roadmap on the Treatment of Children Associated with Terrorist and Violent Extremist Groups* (٢٠١٩).

١١ وقد شارك المدعون العامون والقضاة والمحققون ومحامي الدفاع الذين حضروا ورش عمل منفصلة واجتماع المجموعة المناقشة بتقديم التعليقات والاقتراحات والتي تم دمجها في مذكرة موظفي الاحتجاز الصادرة عن المعهد.

نقطة العمل الأولى:
يلتزم موظفو الاحتجاز عند معاملة الأطفال مسلوبي الحرية بالوفاء بالالتزامات القانونية المنصوص عليها في الصكوك الدولية التي صدقت عليها بلدانهم

إبقاء الأطفال مسلوبي الحرية في مرافق مناسبة مع دعمهم وحمايتهم وإعدادهم لإعادة الإدماج.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٠

يجب على الممارسين على جميع المستويات التعامل مع قضايا الإرهاب التي يكون الأحداث طرفًا فيها بما يتماشى مع القانون الدولي والمعايير الدولية لعدالة الطفل مع فهم مشترك أنه بغض النظر عن الجريمة التي يُزعم أنهم ارتكبوها، قد يكون الأطفال غير ناضجين عقليًا وجسديًا واجتماعيًا وبالتالي يكون لديهم قدرة أكبر على التغيير. يجب على الممارسين المختصين عدم النظر في اعتقال القاصرين إلا إذا كانت البدائل الأخرى غير مناسبة لتلك القضية، أو إذا لم تجدي نفعًا، أو من المُرَجَّح أن تفشل عند تجربتها، أو عندما يكون الاعتقال ضروريًا للحفاظ على الأدلة أو سلامة الطفل أو غيره من المتورطين.[١٣]

يُعتقد على نطاق واسع أن العنف ضد الأطفال مسلوبي الحرية، لا سيما بين مجموعات الأطفال المزعوم ارتكابهم أو المتهمين بارتكاب جريمة ضد قانون العقوبات، في تزايد.[١٣] قد يتعرض الأطفال المشتبه بهم لخطر متزايد من المعاملة القاسية واللاإنسانية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، بسبب التحيز المجتمعي والإثارة والإجراءات الاستثنائية المرتبطة بالجرائم المتعلقة بالإرهاب.[١٤] في حين لا يتعرض جميع الأحداث المحتجزين للعنف أو سوء المعاملة، يعتقد الخبراء أن المعاملة القاسية وظروف الاحتجاز السيئة التي قد يعاني منها الأحداث في الحجز قد تجعلهم أكثر عرضة للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية.

لذلك، من المرجح أن ترتفع نسب إعادة الاندماج الناجحة على المدى الطويل للأحداث المخالفين للقانون، وكذا تحسن الأثر العام على المجتمع، عندما لا يخضع الأحداث لتدابير احتجاز تقييدية.[١٥] ولكي يحدث ذلك، ينبغي على الممارسين اعتبار الاحتجاز الملاذ الأخير، وعندما يكون الاحتجاز أمرًا لا بد منه، يجب أن يدفعوا لإيجاد أنظمة احتجاز إنسانية ومناسبة، والتي تشمل البنية التحتية، ووضع البرامج، وظروف الاحتجاز، والسياسات، ولوائح الاحتجاز، وغير ذلك.

---

[١٣] اتفاقية حقوق الطفل، المادة ٣٧ (ب) ("يجب أن تتم إجراءات القبض على الطفل أو احتجازه أو سجنه وفقًا للقانون ويجب استخدامه فقط كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة") انظر أيضًا ملاحظات عدالة الأحداث الصادرة عن المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون للقضاة، نقطة العمل التاسعة، (الموقع الإلكتروني للمعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون).

[١٣] تقرير الخبير المستقل المعني بإجراء دراسة للأمم المتحدة بشأن العنف ضد الأطفال. أ/٦١/٢٩٩، ٢٩ آب / أغسطس ٢٠٠٦.

[١٤] الأطفال والتطرف العنيف، المعايير الدولية وردود أنظمة العدالة الجنائية، الجمعية الدولية لإصلاح القانون الجنائي، آذار/مارس ٢٠١٧.

[١٥] مخاطر الاحتجاز، فقرة رقم ٣، أعلاه.

نقطة العمل الثانية:
ينبغي لموظفي الاحتجاز تفهم أن عملية الإيداع تخلق انطباعًا أولًيا ودائمًا للأطفال

الانطباعات الأولى قوية ودائمة. في أي شكل من أشكال الاحتجاز من قبل الشرطة أو غيرهم من موظفي الاحتجاز، فإن نقطة الإيداع في الحجز هي تجربة شديدة القلق والتوتر والخوف للأحداث، بما في ذلك أولئك المتورطين في جرائم تتعلق بالإرهاب. تشير الأبحاث إلى أن الساعات الثماني والأربعين الأولى من الإيداع في الحجز هي الفترة الأكثر ضعفًا من حيث الاكتئاب واحتمال إيذاء النفس والتعرض لنوبات العنف. لذلك، فإن الاحتكاك الأول إما أن يهدئ الحدث المشتبه به أو المدان أو يثير غضبه بشكل ملحوظ.

في كثير من الأحيان، يمكن أن تكون عملية الإيداع في الحجز صعبة وقاسية، حيث يقدم موظفي الاحتجاز القليل من الشرح أو التوجيه للأحداث. من السهل أن يشعر القاصرون بالقلق إذا وجهت لهم اتهامات أو إدانة بارتكاب جريمة شنيعة وقد يزداد الأمر سوءًا إذا كانت هناك مشكلة تتعلق باللغة أو الفهم. من المهم أن يتم التعامل مع عملية الإيداع في الحجز بدقة واحترافية، بغض النظر عن المشاعر الشخصية ومشاعر الإحباط لدى أفراد الحراسة المعنيين. في كثير من الحالات، يعيق قلق الأحداث وخوفهم المتزايد قدرتهم على الفهم. نتيجة لذلك، يجب أن يتحلى ضباط الاستلام بالصبر، ويشرحوا الإجراءات، ويوجهوا الأحداث جميعًا مع ضمان جو من النظام والسيطرة.

بصرف النظر عن أسلوب التواصل المهدئ ولغة الجسد الودية، تلعب الجوانب الأخرى الخاصة بمعاملة ضباط الحراسة للأحداث عند استلامهم دورًا مهمًا في تكوين انطباع لديهم عن بيئة عادلة ومنضبطة. على سبيل المثال، يُفضل أن يكون الأحداث جالسين على كراسي أثناء التفاعل مع ضابط الإيداع وألا يُطلب منهم الركوع على الأرض. هذه الممارسة الأخيرة من شأنها أن ترقى إلى مرتبة المعاملة المهينة وتشكل انتهاكًا لمبدأ اتفاقية حقوق الطفل القائل بأن كل طفل يشتبه في ارتكابه جريمة يجب أن يُعامل بإنسانية واحترام مراعاةً للكرامة المتأصلة في الإنسان[١٦]. في معظم الحالات، يؤدي معاملة الأحداث باحترام إلى استجابة مماثلة.

عملية الإيداع في الحجز هي أيضًا فرصة لجمع المعلومات اللازمة لحماية الحدث ودعمه أثناء وجوده في الحجز من خلال التحقق من المعلومات المطلوبة وتوثيقها لضمان التصنيف المناسب له كشخص بالغ أو طفل. كما ينتج عن ذلك منع الاحتجاز المطول والتعسفي من خلال إنشاء منصة لتتبع وإخطار السلطات القضائية المختصة بالمواعيد القضائية المقبلة. يجب الحفاظ على سرية هذه السجلات في مواقع آمنة بما يضمن حمايتها من الفقد أو التدمير أو الاختفاء.

ويجب أن تؤسس عملية الإيداع أيضًا الهيكل الضروري وخارطة الطريق اللازمة لدعم الأحداث طوال فترة الاحتجاز، والمساعدة في التخطيط لإدماجهم مرة أخرى إلى المجتمع. ولا بد أن يبدأ ذلك بإجراء تقييمات صحية وفسيولوجية وأمنية، بالإضافة إلى مراجعة تقرير البحث الاجتماعي. ويتعين أن يتحلى الممارسون بالفضولية وأن يتحققوا كذلك من المعلومات التي يحصلون عليها من الشرطة والمحاكم. في كثير من الأحيان، عندما يخلق ضباط الاعتراف بيئة مريحة وغير تصادمية من خلال معاملة أقل استبدادية وأكثر دعمًا، فإن الأحداث المحتجزين سيشاركون في محادثات صادقة ومفتوحة. غالبًا ما ينتج عن هذا النوع من الحوار معلومات مهمة يمكن أن تدعم خطط إعادة تأهيل الأحداث وإعادة دمجهم.

في النهاية، من المهم للغاية، بناءً على توصيات الفريق متعدد التخصصات والمحاكم، إخطار أسرة الحدث بمكان احتجازه. هذا أمر بالغ الأهمية لإقامة أو استمرار العلاقة بين الحدث والأسرة التي تعد في غاية الأهمية لعملية إعادة الإدماج. إذا حددت السجلات الواردة من الفريق متعدد التخصصات أو القاضي أن للأسرة تأثيرًا سلبيًا على الطفل ، فيجب عندئذٍ إنشاء دعم مجتمعي، مثل مرشدي الأطفال، وذلك لمصلحة الطفل.

١٦ اتفاقية حقوق الطفل، المادة رقم ٣٧ (ج)

نماذج مميزة

في **مالي**، سجن باماكو المركزي مكتظ للغاية ويوجد به عدد كبير من الأشخاص المتورطين مع الجماعات المتطرفة العنيفة. في وقت الإدلاء بالاعترافات، يقوم ضباط الإيداع بمراجعة المعلومات الديموغرافية للمخالفين. بغض النظر عن الجريمة المعنية، إذا حدد التقييم أن الجاني طفل، فلن يودِع ضابط الاستلام الجاني في الحجز، ولكنه سيتصل بالرؤساء الذين سينسقون مع السلطة القضائية المختصة لإعادة توجيه الطفل إلى مرفق مناسب للأحداث.

أما في **كينيا**، عندما يتم إحضار الأحداث المخالفين للقانون إلى مؤسسة الأطفال للبنين والبنات، يتحقق ضباط الاعتراف من جميع المعلومات المقدمة. غالبًا ما تكون أعمار الأفراد غير واضحة نظرًا لعدم وجود سجلات مواليد في المناطق النائية من البلاد. وقد تلقى الضباط تدريبًا على العمل مع الأحداث وهم قادرون على تقييم أعمارهم بشكل تقريبي بناءً على معايير النمو والنضج. إذا شكك موظفو مؤسسة رعاية الحدث في الأعمار التي قدمتها الشرطة والمحاكم، وهو ما يحدث في أغلب الأحيان مع الأحداث الذين تم تقييمهم مبدئيًا على أن أعمارهم ما بين ١٤ أو ١٥ أو ١٦ عامًا، يُحال الأحداث للاختبار الجيني لضمان إيداعهم في البيئة الأكثر ملاءمة لدعم مصلحتهم التنموية والجسدية والعاطفية.

نقطة العمل الثالثة:
يجب على موظفي الاحتجاز استخدام تقييمات المخاطر لتصنيف الأحداث بدلاً من الاعتماد فقط على الجريمة المنسوبة إليهم

قبل أن يحدد موظفي الاحتجاز البرنامج الأنسب للأطفال الوافدين حديثًا، يجب عليهم إجراء تقييم شامل يتدارس ما إذا كان الأطفال يمثلون خطر إلحاق الأذى بالآخرين أو بأنفسهم وما إذا كانوا قادرين على الامتثال بشكل عام لقواعد مرفق الرعاية. على الرغم من الممارسة العملية، يميل تصنيف الأطفال إلى الاعتماد على خطورة الجريمة، فقد أظهرت التجربة أن تقديم علاج فردي للأحداث في بيئة آمنة وخاضعة للرقابة يشجع على السلوك الإيجابي الذي يعزز مشاركتهم في أنشطة إعادة الإدماج.

نظرًا لأن أدوات تقييم المخاطر يتم تطويرها بشكل عام للبالغين ولا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للطفل، فمن المهم جعل أدوات التقييم مراعية للأطفال. يجب إعداد فريق متعدد التخصصات، يتألف من مجموعة متنوعة من المهنيين بما في ذلك خبراء في مجالات الأمن والصحة وعلم النفس والرعاية الاجتماعية والعمل الاجتماعي، والدين إن أمكن، ليقدم توصيات بشأن الروتين أو النظام الأنسب للأحداث المحتجزين. ولا ينبغي أن يكون هذا تقييمًا لمرة واحدة، بل يفضل أن يكون تقييمًا مستمرًا لمراعاة أي تغييرات في السلامة الجسدية والعقلية للأحداث والتي قد تؤثر على سلوكهم أو قد تزيد أو تقلل من خطر إلحاق الأذى بالزوار والموظفين والسجناء الآخرين، وحتى أنفسهم. في سياق الأحداث الذين جندتهم الجماعات الإرهابية، ينبغي أن يأخذ التقييم في الاعتبار مخاطر إعادة التجنيد والانتقام من المجموعة والإيذاء الثانوي داخل نظام العدالة.

بمجرد اكتمال تقييم المخاطر، ولتعزيز بداية إيجابية، يجب على ضابط الاحتجاز إيداع الحدث في البداية في أقل بيئة تقييدية ممكنة، بدلاً من بيئة «مغلقة» حتى يتم فيها اكتساب «الانفتاح». يجب منح الحد الأقصى من الامتيازات المناسبة في البداية، وسحبها فقط كشكل من أشكال التأديب التدريجي الذي يحافظ على فرصة الطفل لاستعادتها بسرعة من خلال السلوك المناسب وفقًا للقواعد.

إذا أظهر السلوك الفردي أن الحدث غير قادر على العمل في بيئة «مفتوحة»، فقد تكون التدابير التصحيحية الأكثر تقييدًا مناسبة، ولكن فقط إذا كانت جزءًا من سياسة راسخة تحدد العملية التأديبية. يجب أن تكون الإجراءات التأديبية تقدمية وأن يتم شرحها بالكامل للأحداث مقدمًا. لا ينبغي سحب جميع الامتيازات من المخالفة الأولى، ويجب أن تكون عمليات السحب محددة المدة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي اعتمادها من قبل الوزارة المسؤولة ومراجعتها بانتظام من خلال آلية مساءلة مستقلة. وفقًا لقوانين ومعايير حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والوطنية المعمول بها، ينبغي ألا تحد التدابير التقييدية أبدًا أو تلغي أي حقوق أساسية أو تنتهك كرامة أي شخص. وتشمل التدابير المحظورة، ضمن أمور أخرى، حجب الخدمات التي تحافظ على الحياة مثل الغذاء والماء وخدمات الصحة والنظافة والحد من الوصول إلى الهواء النقي والأنشطة الترفيهية والبرامج والزيارات العائلية.

نموذج مميز

في **تونس**، يتم إيداع الأحداث في مراكز الإصلاح فقط إذا كانت الجريمة التي ارتكبوها خطيرة وإذا لم يكن هناك إجراء بديل يخدم مصالحهم الفضلى. وتأسست مراكز الإصلاح بهدف تقويم وتعليم الأحداث وتكون منفصلة عن سجون الكبار ومراكز الاحتجاز، وهي مصممة لتناسب احتياجات كل طفل. يحق لجميع الأحداث التمتع بعدد من الحقوق وعليهم القيام بواجبات معينة وفقًا للوائح كل منشأة. يجب أن تتاح لهم الفرصة لدراسة وتعلم مهنة، وكذلك للوصول إلى أنشطة وتمارين إضافية. كما يحق لهم المشاركة في الرحلات الميدانية والزيارات العائلية في أوقات معينة.

نقطة العمل الرابعة:
يجب على موظفي الاحتجاز تحسين ظروف احتجاز الطفل ضمن البنية التحتية القائمة

تتمتع بيئة الاحتجاز بالقدرة على إثارة استجابة عاطفية سلبية لدى الحدث الوافد حديثًا أو خلق شعور بالرفاهية والهدوء والأمان. لسوء الحظ، نادرًا ما يتمتع موظفي الاحتجاز بفرصة العمل في منشأة مصممة خصيصًا لرعاية الاحتياجات التنموية للأحداث المخالفين للقانون. لذلك، يجب على الممارسين التركيز على الظروف والخبرات المؤثرة في ظل البنية التحتية التي يعملون فيها. بالإضافة إلى ضمان أن البنية التحتية المادية مناسبة للأحداث، يجب على ممارسي الاحتجاز تعزيز السياسات وأنظمة الاحتجاز المتوافقة مع حقوق الإنسان.

من الأهمية بمكان عدم إيواء الأحداث مطلقًا في مرافق للبالغين مع نزلاء بالغين. في حالة عدم وجود مرافق منفصلة، ينبغي للدول تخصيص أجنحة منفصلة للأحداث داخل مرافق البالغين وتقييد التفاعل بين المحتجزين البالغين والأحداث. وبغض النظر عن المنشأة، يجب على موظفي الاحتجاز اتخاذ تدابير تضفي الطابع الإنساني على بيئة الاحتجاز وإقامة علاقات مؤثرة مع الأحداث المتواجدين تحت رعايتهم. حتى في أسوأ الظروف عندما يتم إيواء الأحداث المحتجزين في زنزانة منزوية في جناح منفصل لسجن البالغين المكتظ والذي يعاني من نقص الموارد، يمكن للممارسين التأثير بشكل إيجابي على تجربة الاحتجاز. يمكن للتفاعل المهني والبنّاء بين الموظفين والأحداث المحتجزين فقط تعزيز السلامة النفسية للأحداث ويؤدي إلى زيادة المشاركة في الأنشطة الترفيهية والإرشاد والأنشطة التعليمية والتدريب المهني.

يجب على الممارسين، مع ذلك، أن يدفعوا لتوفير هياكل تركز على الحدث والتي توفر مساحات مفتوحة ومتجددة الهواء ومليئة بالضوء مع ساحات ترفيهية ومناطق للزيارة ومساحة لبرامج إعادة التأهيل المهني والتعليمي. ستؤدي عمليات التجديد منخفضة التكلفة مثل الطلاء الجديد باستخدام أنظمة ألوان محفزة ومهدئة عند الاقتضاء، والإضاءة الإضافية، وتوفير تدفق الهواء الكافي، والمفروشات والتركيبات الضرورية - حتى لو كانت زنزانة مخصصة في سجن البالغين الأكبر - إلى تجربة احتجاز أفضل وأكثر أمانًا توفر بيئة أكثر أمانًا ورعاية وتحفيزًا للأحداث. ستشجع هذه التجربة المعززة على إعادة الإندماج.

نموذج مميز

في **جنوب السودان**، قبل عام ٢٠١٨، تم إيواء الأحداث من منطقة جوبا في زنازين في سجن جوبا المركزي، وهو مرفق مكتظ يوفر القليل من الحماية من الاحتكاك المتكرر مع السجناء البالغين، فضلاً عن فرص محدودة للترفيه والبرامج والدعم الخارجي. في عام ٢٠١٨، قامت دائرة السجون الوطنية، بدعم من مناصري حقوق الطفل الدوليين، بتصميم وبناء منشأة متواضعة للأولاد خلف السجن المركزي للرجال. إنه مبنى كبير يتكون من منطقتين بطابقين كبيرتين جيد الإضاءة والتهوية مع مرافق مرحاض مخصصة في كل صالة نوم مشتركة. تضم إحدى المناطق الأحداث الذين يقضون عقوبة، بينما تستوعب المنطقة الأخرى الأحداث الذين ينتظرون إجراءات المحاكمة. أدت محدودية الموارد إلى تقييد بناء مساحات البرامج المغلقة، وعليه يتم تقديم البرامج والخدمات والترفيه والزيارة للأحداث في منطقة غير مسورة خارج الجدار المحيط بالسجن. يستطيع الموظفون المتفانون، ممن طوروا علاقات داعمة مع الأحداث، الإشراف على هذه الأنشطة ودعمها وثني الأحداث عن الابتعاد عن السجن على الرغم من عدم وجود تدابير أمنية مادية.

يمكن لموظفي الاحتجاز أيضًا أن يكونوا مبدعين في إيجاد طرق لتحسين ظروف احتجاز الحدث. على سبيل المثال، في حين يُفضل استخدام المياه الجارية والمراحيض في عنابر النوم، إلا أنه في حالة عدم توفر البنية التحتية لذلك، يمكن للموظفين توفير المياه بكميات أكبر وزيادة الوصول إلى مرافق المراحيض خارج الزنزانة. وفي حين أن المساحة المخصصة للتعليم والاستجمام والنشاط العام قد تكون محدودة أو غير متوفرة، فمن الممكن أن تصبح مناطق الإقامة متعددة الأغراض ويتم تحويلها إلى مناطق أنشطة خلال ساعات التشغيل. عندما تكون برامج «المهارات الحياتية» محدودة، يمكن دمج الأحداث في إدارة المرفق وتعلم الطهي والتنظيف والصيانة العامة. حتى في حالة وجود نقص حاد في الموارد، يمكن لموظفي الاحتجاز التفكير في برامج التوعية المستهدفة لإقامة شراكات مع مجموعات المجتمع المدني لدعم مبادرات الإثراء للأحداث. في غياب الخدمات الصحية والنفسية والاستشارية الداخلية، يمكن لموظفي الاحتجاز الترتيب لهذه الأنواع من الخدمات من خلال شراكات مع الوزارات ذات الصلة أو مع المنظمات غير الحكومية.

في النهاية، يجب أن تدعم الظروف الاحتياجات الأساسية للحفاظ على حياة الأحداث، فضلاً عن تحسين نموهم البدني والنفسي والعاطفي.

نموذج مميز

في **اليمن**، تم إنشاء مرفق تجريبي لرعاية الأحداث في عدن، وكان يتميز بجدران منخفضة وتدابير أمنية مخففة، ولكن تعزيز الانفتاح وزيادة الدعم الخارجي حدث نتيجة لإصلاح شامل لنظام قضاء الأحداث في عام ٢٠٠١ أقرته وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الداخلية وبدعم من مختلف الشركاء الدوليين. كان الهدف العام يتمثل في نقل الأحداث المحتجزين بعيدًا عن المنشأة العقابية للبالغين وإيداعهم في بيئة توفر نهجًا أكثر دعمًا وتأهيلًا ورعاية لاحتجاز الأحداث. يستخدم المشروع البنية التحتية الحالية ولكنه يدير المرافق مثل المدارس الداخلية لأبعد من كونها مراكز احتجاز، حيث تتميز بعنابر نوم ذات ألوان زاهية ومزخرفة ونظيفة ومنظمة وتخضع لإشراف موظفو حماية الطفل طوال اليوم. على الرغم من نقص الأموال اللازمة للصيانة المستمرة، يتم تشجيع الأحداث المحتجزين على الحفاظ على نظافة أنفسهم وأماكنهم المادية. وشملت الإجراءات الروتينية الدروس المدرسية والإرشاد الجماعي والفردي واللعب والرياضة والمسرح والفنون وتنمية المهارات المهنية.

نقطة العمل الخامسة:
يجب أن تخلق السياسات والممارسات التي يتبعها موظفي الاحتجاز بيئة «مفتوحة»

على موظفي الاحتجاز إدراك أن ثمة اختلافات توجد بين كل طفل وآخر كما أن استجاباتهم أيضًا تختلف عن بعضهم البعض، حتى وإن كانوا في نفس البيئة. لسوء الحظ، لا تمتلك مرافق الحراسة عادةً المساحة أو الموارد التي تسمح بالمشاركة الفردية التي تدعم احتياجات ورغبات كل فرد. لذلك، من أجل التأثير بشكل إيجابي على تجربة جميع الأحداث في منشأة الاحتجاز، ينبغي للسياسات والممارسات، بما في ذلك الترتيب اليومي للنشاط والخدمات، وكذلك القواعد المطلوبة للحفاظ على النظام والسيطرة، أن تركز على خلق بيئة مفتوحة تشجع العلاقات الاجتماعية الإيجابية والمسؤولية الفردية داخل المجموعات التي تعكس السلوكيات المتوقعة في المجتمع.

مصطلح «مفتوح» و «مغلق» هما مصطلحان يستخدمان عادة لوصف مستوى التقييد أو السيطرة على ممارسة مرافق الاحتجاز لإدارة سلوك النزلاء وتخفيف مخاطر إيذاء الآخرين، بمن فيهم الموظفون والمحتجزون الآخرون وأفراد الجمهور. يجب أن تتميز البيئة «المفتوحة»، بغض النظر عن البنية التحتية، بإجراءات أقل تقييدًا، مثل زيادة وقت الخروج من الزنزانة أو غرف النوم أو أي مكان إقامة مرتجل (أي حاويات الشحن المحولة في بعض بيئات النزاع) التي تسمح بالتفاعل مع النزلاء الآخرين. يجب على موظفي الاحتجاز أيضًا النظر في زيادة الوصول إلى البرامج الترفيهية والاجتماعية والتعليمية، وزيادة الزيارات المتكررة لفترات أطول من الوقت، والأهم من ذلك، التفاعل مع الموظفين والتفاعل مع المحتجزين الذين يستخدمون قدرًا أقل من السلطة والسيطرة ويتجنبون تجاوز الحدود في الترهيب والتلاعب، والتدخل الجسدي.

إن الأنظمة «المفتوحة» من الأمور المفضلة ويجب إتاحتها لجميع الأحداث على قدم المساواة كحافز للتفاعل والتصرف بشكل مناسب في بيئة «طبيعية» بشكل أكبر. من المرجح أن يؤدي الوصول التعسفي وغير العادل إلى الأنشطة والبرامج والخدمات دون مبرر نزيه أو معقول إلى زيادة الشعور بالإحباط لدى الأطفال وتراجع نموهم النفسي.

يجب على موظفي الاحتجاز تحقيق توازن دقيق بين خلق بيئة داعمة تعطي الأولوية لإعادة التأهيل ووضع تدابير أمنية لضمان سلامة الأحداث والموظفين والمجتمع الأوسع، بغض النظر عن المستوى الأمني المعيّن للمنشأة. يوفر النظام والتحكم الجيدين للأحداث البنية الأساسية، والشعور بالأمن والأمان، وبيئة يمكن أن تنفّذ فيها البرامج والأنشطة. ومع ذلك، غالبًا ما تتعارض قيمة النظام والسيطرة مع حاجة الأحداث القوية للخصوصية، والتواصل مع أقرانهم، والحصول على فرص التنمية من خلال التعليم والتمارين الرياضية والأنشطة الترفيهية الأخرى. يمكن أن يشكل تحقيق التوازن المناسب بين هذه العناصر لجميع الأحداث في المنشأة تحديًا كبيرًا، دون خلق تصور للمعاملة غير العادلة. عندما يكون الموظفون مفرطون في الانتهاك والتحكم، يميل الأحداث إلى عدم الشعور بالاحترام أو بالأمن والأمان. قد يسعون للحصول على هذه الضمانات من خلال وسائل أخرى، بما في ذلك من خلال توثيق صلتهم مع الجماعات، بما في ذلك العصابات أو الجماعات الإرهابية.

يجب أن يعي الممارسون أن النظام الجيد والسيطرة لا يتطلبان أنظمة مغلقة ذات إجراءات تقييدية وانضباط صارم. فقد تخدم النهج المنغلقة غرضًا على المدى القصير، ولكنها غالبًا ما تؤدي إلى حوادث أمنية أكثر تكرارًا بشكل ملحوظ حيث يتمرد المحتجزون على الأنظمة والسلطة القمعية.

نقطة العمل السادسة:
يجب على موظفي الاحتجاز إقامة علاقات إيجابية بين الموظفين والأحداث

من المرجح أن تؤثر مواقف الموظفين أثناء تفاعلهم مع الأحداث على تجربة الاحتجاز لدى الأحداث المحتجزين. وقد يمثل إيجاد التوازن الصحيح بين إقامة علاقة داعمة والحفاظ على النظام المؤسسي الجيد والسيطرة تحديًا. ويتطلب التغلب على هذا التحدي وجود مجموعة من الموظفين القادرين على تطوير علاقات إيجابية بين الموظفين والأحداث؛ بما يعزز المعاملة العادلة والشعور بـ «السلامة» بين المحتجزين؛ ويحرص على انشغال الأفراد بممارسة أنشطة بناءة وهادفة تساهم في إعادة اندماجهم في المجتمع في المستقبل.[١٧] غالبًا ما يوصف هذا المفهوم بأنه أمان ديناميكي ويتم اعتماده بشكل متزايد على مستوى عالمي. على الرغم من استخدامه في سجون البالغين، يمكن تكييف عناصره الأساسية مع سياق الأحداث المحتجزين.

سيشارك الموظفون الذين يستخدمون الأمان الديناميكي بنشاط في العلاقات المهنية والتحفيزية مع الأحداث لتقييم الديناميكيات المتغيرة داخل مجتمع الأحداث بشكل أفضل، ومراقبة مواقف الأحداث وحالتهم العاطفية، وقياس ما إذا كان المزاج العام لبيئة الاحتجاز إيجابيًا أم سلبيًا. كما ينشئ الأمان الديناميكي منصة لتحديد المعلومات ومشاركتها مع فريق الدعم متعدد التخصصات لإنشاء أو تعديل أو الاستمرار في دعم استراتيجيات وخطط إعادة الإدماج للأحداث قبل وبعد الإفراج. بالإضافة إلى ذلك، تعزز الممارسات الأمنية الديناميكية نموذج الدور الإيجابي من خلال التفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين الأحداث ومجموعة متنوعة من الموظفين، بما في ذلك أفراد الأمن والأخصائيين الاجتماعيين ومستشاري التوجيه والقادة الروحيين والمعلمين. بالإضافة إلى ذلك، يساعد هذا المفهوم في اكتشاف التحذيرات المبكرة للمخاطر الأمنية المحتملة ويضع أساسًا لمعالجة المشكلات الثانوية بشكل استباقي قبل أن تصبح مشكلات كبيرة. تبني الممارسات الأمنية الديناميكية علاقات تحفيزية مع الأحداث مع جعل بيئة الاحتجاز أكثر أمانًا للجميع.

يمكن أن يساعد إنشاء علاقة تحفيزية مع الأحداث في بناء الثقة وتحطيم الحواجز المعنوية»نحن وهُم». يمكن أن يقلل ذلك من انعدام ثقة الأحداث وشكوكهم تجاه الشخصيات الممثلة للسلطة، وهو موقف شائع لدى الأحداث الخارجين عن القانون. يُعد الاستثمار في العلاقات المهنية أمرًا بالغ الأهمية لتشغيل مرافق أكثر أمانًا، فضلاً عن تعزيز احتمالية نجاح إعادة تأهيل الأحداث وإعادة دمجهم عند إطلاق سراحهم.

تشمل الاعتبارات الأخرى التي تؤثر على العلاقات، إيجابًا وسلبًا، ارتداء الملابس العادية الأقل تهديدًا وليس الزي الرسمي لرجال الشرطة؛ واستخدام مصطلحات مثل «دار الدعم» أو «مرفق سكني» بدلاً من «مرفق الاحتجاز»؛ ومخاطبة الأحداث بأسمائهم بدلاً من وصفهم بـ «المجرمين»؛ والإشارة إلى الموظفين على أنهم «أب أو أم» بدلاً من استخدام ألقابهم الرسمية، مما يؤدي إلى تجنب ربطهم بسلطة الدولة؛ والتأكد من أن المظهر العام للمنشأة نظيف وصحي ومشرق بدلاً من أن يكون قذرًا ومظلمًا وكئيبًا.

نماذج مميزة

في **الفلبين**، يُرسل الأحداث المدانون بجرائم غير خطيرة، والتي يعاقب عليها بالسجن أقل من ست سنوات، إلى مركز إعادة تأهيل حيث لا يرتدي الموظفون، بمن فيهم موظفو الأمن، الزي العسكري ويُطلق عليهم «الأب» أو «الأم».

وفي **سنغافورة**، تُسمى أماكن الاحتجاز «دار الأولاد» أو «دار الفتيات». ولا يُحاكم الأحداث بشكل رسمي ولكن يخضعوا لأوامر إجرائية.

[١٧] UNODC, Handbook on Dynamic Security and Prison Intelligence, Criminal Justice Handbook Series, New York, 2015, p.29

نقطة العمل السابعة:
يجب على موظفي الاحتجاز خلق بيئة مواتية للحد من وصمة العار ضد الأطفال مسلوبي الحرية

تطوير برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب للمساعدة على عودتهم الناجحة إلى المجتمع.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١١

في بعض الحالات، يمكن أن تكون وصمة العار الناتجة عن الاحتجاز كبيرة وقد تعوق التطور الصحي للهويات الذاتية للأطفال. فقد أظهرت الأبحاث أنه كلما زادت وصمة العار على الأحداث، زاد التحدي الذي يواجهونه في إخراج أنفسهم من المجموعات التي توفر لهم إحساسًا بالهدف والحماية واحترام الذات. من المرجح أن يظل الأطفال الموصومون بالعار في مجموعات تتبنى أيديولوجية مناهضة للاستبداد، مثل الجماعات الإرهابية، لأنهم يشعرون بالخزي والعار، سواء كانت ناجمة عن دوافع داخلية أو خارجية.

لأسباب عديدة، قد يعاني الأطفال الموصومون بالعار من الشعور بتدني قيمة الذات لأنهم يدركون أنهم قد خيبوا أمل عائلاتهم وأصدقائهم ودينهم أو أبدوا لهم شعور بعدم الاحترام. وتعتبر معالجة هذا النوع من العبء النفسي أمرًا معقدًا ويجب تضمينه في استراتيجيات إعادة الإدماج التي تيسرها فرق متعددة التخصصات، كما ذكرنا سالفًا، وكذلك العائلات وأفراد المجتمع الآخرين.

إن احتمالية حدوث ضرر حاد كبيرة بالنسبة للأحداث المحتجزين على وجه الخصوص، كما أنهم معرضون أيضًا للآثار السلبية الثانوية بما في ذلك انعدام الثقة وردود الفعل المؤلمة. ستتطلب معالجة هذه العوامل الخارجية استراتيجية تعليم وتوعية مجتمعية شاملة مصممة لتقليل التصور السلبي للاحتجاز وطبيعة الجريمة من خلال تعزيز فهم الجمهور لكيفية وقوع الأحداث ضحية للجماعات الإرهابية. يمكن أن تؤكد الإستراتيجية أيضًا على الفوائد طويلة المدى التي تعود على الطفل من تجربة إعادة الإدماج الداعمة والتركيز على عوامل المرونة وقدرة الأطفال على أن يصبحوا مواطنين نشطين. يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية مشاركة المجتمع في شكل هيئة إشرافية تناصر الأحداث وموظفي الاحتجاز، وترعى فعاليات الرعاية الاجتماعية للأحداث، مثل الاحتفالات الدينية وغيرها من الأعياد، وتعمل على استقطاب المتطوعين لدعم الأنشطة الترفيهية وإعادة الإندماج. العدالة التصالحية والوساطة والبرامج المجتمعية للأحداث هي خيارات إضافية يمكن أن تساعد الأحداث المحتجزين بسبب جرائم إرهابية.[١٨]

باختصار، إن خلق بيئة احتجاز مفتوحة وسهل الوصول إليها ومتجاوبة وداعمة للنظام الجيد والعلاقات الشخصية وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج يمكن أن تقلل من وصمة العار الناجمة عن الاحتجاز بتكلفة منخفضة نسبيًا وتوفر عوائد كبيرة للأطفال وللمجتمع ككل.[١٩] إعادة الإندماج هي التركيز الأساسي لمعايير حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة بالأطفال مسلوبي الحرية وهي الهدف النهائي للممارسين ومجموعات المناصرة التي تدعم حقوق هؤلاء الأطفال. كما أوضحنا سالفًا، يجب تصميم عملية الاحتجاز بأكملها بدءًا من الإيداع وحتى الإفراج لنمذجة السلوك المناسب بالإضافة إلى توفير بيئة رعاية وتحفيز تهيئ الظروف المثلى لإعادة تأهيل الأحداث وإعادة دمجهم. يجب توفير هذه الخدمات لجميع الأحداث المحتجزين بغض النظر عن تصنيف المخاطر والبنية التحتية القائمة.

[١٨] كتيب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص. ٨٨

[١٩] "تصحيح المسار"، تعزيز مبادئ عدالة الأحداث للأطفال المدانين بجرائم التطرف العنيف، ص ٦. المركز العالمي والمركز الدولي لمكافحة الإرهاب. سبتمبر ٢٠١٧.

نقطة العمل الثامنة:
يجب أن يركز موظفي الاحتجاز على تعزيز الفرص ودعم الشبكات الخاصة بالأحداث مسلوبي الحرية بدلاً من التركيز حصريًا على الجريمة

قد تؤدي الأحكام غير المستنيرة حول أسباب تورط الأطفال في الجرائم المتعلقة بالإرهاب إلى تبني استراتيجيات إعادة إدماج غير مناسبة وغير ناجحة. في معظم الحالات، لا يكون الأطفال المتورطون مع الجماعات المتمردة عنيفين ولا متطرفين. في أغلب الأحيان، هم مجرد سعاة يتم الاستعانة بهم لتسهيل نقل البضائع والموارد التي تستخدمها أو تنتجها المنظمات الإرهابية. وعادة ما يتم إكراههم أو التلاعب بهم أو إيذائهم بطريقة أخرى لارتكاب الجرائم ولا يفعلون ذلك طواعية. في مثل هذه الحالات، ستكون إعادة الإندماج الناجحة أكثر اعتمادًا على تعزيز الفرص للأطفال المحتجزين وكذلك إنشاء شبكات لدعمهم عند إطلاق سراحهم من الاحتجاز.

في حين أن هناك القليل من الأبحاث حول إعادة تأهيل وإعادة دمج الأحداث في البيئات الاحتجازية، يمكننا الاعتماد على الأمثلة وأفضل الممارسات التي تم تطويرها أثناء نزع سلاح وتسريح وإعادة دمج الأحداث المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المتطرفة المسلحة والعنيفة. تشير الأبحاث المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأحداث إلى أنهم قادرون بشكل استثنائي على إعادة التأهيل عندما يتم التركيز على بناء علاقات بناءة مبنية على الثقة مع الموظفين؛ وتنمية الشعور بالتفاؤل بشأن مستقبلهم بعد إطلاق سراحهم من خلال تحسين آفاق تعليمهم وتدريبهم وتوظيفهم؛ وإقامة علاقات إيجابية مع عائلاتهم وأصدقائهم.[٢٠] ينطبق نهج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج هذا على إعادة إدماج الأطفال مسلوبي الحرية ولا بد من تعزيزه.

نماذج مميزة

في **سريلانكا**، يتكون برنامج لمقاتلي نمور تحرير تاميل إيلام السابقين، بمن فيهم الأطفال، من ست وحدات في «نموذج ٦ + ١». وتتناول الوحدات التعليم؛ والمهارات المهنية والعلاجات النفسية والإبداعية والقيم الاجتماعية والثقافية والعائلية والموضوعات الروحية والدينية والأنشطة الترفيهية. يشير رقم «١» الإضافي إلى وحدة مشاركة المجتمع.

في **الصومال**، يُعتبر الطفل الذي ينسحب من حركة الشباب ضحية ويتم منحه تلقائيًا إمكانية الوصول إلى خدمات إعادة التأهيل، بما في ذلك الوصول إلى التعليم والتدريب المهني والاستشارة والتوجيه الروحي.

[٢٠] المرجع نفسه.

نقطة العمل التاسعة:
يجب أن يتبع موظفي الاحتجاز المبادئ الأساسية الثلاثة الخاصة بإعادة التأهيل

تطوير برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب للمساعدة على عودتهم الناجحة إلى المجتمع.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١١

يتفق الممارسون على أن برامج إعادة التأهيل الأكثر فاعلية تشمل عادةً عناصر الإرشاد النفسي والاجتماعي والدعم الإيجابي المقدمة من الموظفين والأصدقاء والعائلات. وتشمل البرامج الناجحة أيضًا التعليم لتحسين الفرص وتعزيز التمكين الشخصي وتقليل أي تفاوت قائم في المستويات التعليمية في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تؤدي جهود إعادة التأهيل إلى نتائج جيدة إذا تضمنت برامج مهنية لتحسين فرص العمل المربح، وكذلك الأنشطة الرياضية والترفيهية لتعزيز السلامة الجسدية والنفسية للطفل. ويشير ممارسو قضاء الأحداث إلى أن تطبيق نموذج الاستجابة وفقًا لكل من المخاطر والاحتياجات[٢] يوفر أفضل الفرص لتطوير استراتيجيات إعادة تأهيل فعالة للأحداث. كما يُنظر إلى المبادئ الثلاثة على نطاق واسع باعتبارها النموذج الأفضل لتوجيه تقييم الجاني وعلاجه. وعلى الرغم من أن هذا النموذج يستعين عادةً بالمجرمين البالغين، إلا أنه يمكن تكييفه مع الأطفال مسلوبي الحرية، وخاصةً أولئك المحكوم عليهم.

١. مبدأ المخاطر: يجب أن تكون شدة برنامج إعادة التأهيل متلائمة مع مخاطر أو احتمالية العودة إلى الإجرام. تشير الشدة إلى مدى تكرار ومدة وتوقيت البرمجة للأحداث. يجب أن تكون هذه العوامل الثلاثة مدفوعة باحتياجات الطفل الفردية، المنصوص عليها في خطة الحكم التي وضعت في وقت الإيداع، وتهدف إلى تعظيم الأثر الإيجابي لحكم احتجاز الطفل.

في حين أن التنبؤ بالسلوك البشري ليس بأي حال من الأحوال علمًا مثاليًا، فقد ثبت أن بعض المؤشرات تزيد من إمكانية التنبؤ بسلوكيات معينة مثل النكوص. إن أبسط وسيلة توقع للسلوك المستقبلي وأكثرها موثوقية هي مدى غلبة السلوك المنحرف في الماضي. وبالتالي، فإن الطفل الذي ليس له تاريخ في الخروج على القانون يمثل عمومًا احتمالية منخفضة للعودة إلى الإجرام (عدد قليل من عوامل الخطر)، في حين أن الطفل الذي لديه مواجهات متعددة أو مستمرة مع القانون بشكل عام يكون لديه احتمالية عالية للعودة إلى الإجرام (العديد من عوامل الخطر). يجب أن يدرك موظفي الاحتجاز أن المبالغة في برمجة الأطفال المخالفين للقانون ذوي المخاطر المنخفضة قد يزيد في الواقع من خطر العودة إلى الإجرام. لذلك، يخبرنا مبدأ المخاطرة على من يجب التركيز عليه وعلى أي مستوى من التدخل.

٢. مبدأ الحاجة: يجب تصميم برامج إعادة التأهيل لتلبية الاحتياجات الفردية للأطفال مسلوبي الحرية. يجب أن يعتمد برنامج إعادة تأهيل كل طفل في جزء كبير منه على تقييم أداء موظفي الاحتجاز وفرق الخدمة الاجتماعية عند دخول الحدث إلى مرفق الاحتجاز. في البيئات الغنية بالموارد حيث يكون جمع المعلومات ومشاركتها ممارسة شائعة، تميل تقييمات الاحتياجات إلى أن تكون شاملة للغاية، مما ينتج عنه برامج تدخل معقدة وهادفة. حتى في البيئات التي تتوفر فيها وسائل أقل، يمكن أن تؤدي التقييمات - في حين أنها تُجرى بمعلومات وموارد أقل - إلى نهج أكثر تنظيمًا لاستراتيجيات إعادة تأهيل الأحداث.

يجب كتابة تقارير التحري الاجتماعي لجميع الأحداث عند وضعهم في الحبس الاحتياطي، ويجب على السلطات القضائية الاعتماد عليها طوال عملية المحاكمة وإصدار الحكم. تحتوي هذه التقارير على معلومات لا تقدر بثمن تساهم في تقييم الاحتياجات التي يقوم عليها برنامج إعادة التأهيل الفردي للحدث. يجب أن يكون التقرير متاحًا بسهولة للفريق متعدد التخصصات الذي يدعم كل طفل. ويتعين على جميع موظفي الاحتجاز إقامة علاقات مع الأخصائيين الاجتماعيين المجتمعيين، ومجموعات دعم الطفل، والزعماء المجتمعيين والدينيين، ووكالات إنفاذ القانون من أجل تحسين مشاركة المعلومات إذا ومتى لزم الأمر.

يجب أن يعالج برنامج إعادة التأهيل الشخصي احتياجات الطفل الداخلية والخارجية. الاحتياجات الجوهرية هي تلك التي تنبع من العوامل الداخلية للطفل (على سبيل المثال: المواقف والعواطف) بينما تنبع الاحتياجات الخارجية من عوامل خارجية (مثال: الوصول إلى التعليم). عادةً، يمكن معالجة هذه العوامل من خلال الاستشارة والتدريب والتعليم والبرمجة المستهدفة، والتي يمكن أن تغيرها في كثير من الأحيان لينتج عنها سلوك ملتزم بالقانون بشكل أكبر.

---

[٢] Andrews، Bonta & Wormith، ٢٠١١.

لذلك، باستخدام نهج بسيط للغاية ولكنه شامل، يجب أن يقيِّم تقييم الاحتياجات المجالات الإجرامية التالية ويحدد المتغيرات، إما بمفردها أو مجتمعة، والتي من المحتمل أن تكون قد أثرت على سلوك الطفل أو أدت إلى انخراطه في المنظمة الإرهابية:

- تاريخ من السلوك المعادي للمجتمع أو المناهض للسلطة؛
- وأنماط الشخصية المعادية للمجتمع أو المناهضة للسلطة؛
- والإدراك المعادي للمجتمع أو المناهض للسلطة الذي يؤثر على صنع القرار؛
- والصور الذهنية المعادية للمجتمع أو المناهضة للسلطة؛
- والأسرة؛
- والمدرسة؛
- والأنشطة والترفيه؛
- وتعاطي المخدرات، بما في ذلك تأثير القات أو غيره من العقاقير، على اتخاذ القرار والسلوك.

يمكن استهداف الاحتياجات الجوهرية والخارجية لكل طفل لتقليل خطر العودة إلى الإجرام. وبالتالي، يخبرنا مبدأ الحاجة بما يجب استهدافه لكل فرد.

٣. مبدأ الاستجابة: يجب أن تتوافق أنماط ووضعيات البرامج مع أسلوب تعلم الطفل وقدراته. من الناحية المثالية، سيقيم المتخصصون عوامل استجابة كل طفل، والتي تشمل مستوى القلق، واحترام الذات، والاكتئاب، والجنس، والتحفيز، وأسلوب التعلم، والأصل، والعرق، كجزء من التقييم الشامل للحدث. ولا بد أن توفر برامج إعادة التأهيل مناهج تدخل مصممة خصيصًا لاستيعاب هذه العوامل وزيادة مستوى التأثير والنتائج. لكن من الناحية الواقعية، فإن هذا النوع من التقييم المكلف غير متاح في جميع بيئات الاحتجاز. لذلك يجب على موظفي الاحتجاز استخدام الوسائل المتاحة لهم لتقييم كل حدث وصياغة برنامج يلبي أساليب وقدرات التعلم الفردية للحدث.

يرتكز هذا المبدأ على مفهوم أنه عندما يشعر الأحداث بالأمن والأمان والاحترام، فإنهم سيستجيبون بشكل أفضل للتعليم والتدريب المهني والاستشارة والأنشطة المنظمة. لكن نظرًا لتغير الأحداث ونموهم، يجب على موظفي الاحتجاز استخدام الممارسات الأمنية لمراقبة عوامل الاستجابة المحددة أعلاه. قد يتطلب أي تغيير، إيجابيًا أو سلبيًا، تدخلاً أشد، أو تعديلاً في نهج التدخل، أو في حالة التغيير الإيجابي، تعزيز إيجابي كبير. وبالتالي، يخبرنا مبدأ الاستجابة عن كيفية تصميم البرمجة.

نقطة العمل العاشرة:
يجب على موظفي الاحتجاز الاستفادة من العلاقات الإيجابية مع الأسرة والمجتمع لدعم عملية إعادة الإندماج

إعداد الاستراتيجيات الوقائية الهادفة التي تركز بقوة على إنشاء شبكات تدعم الأطفال المعرضين للخطر.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ٤

تطوير برامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج للأطفال المتورطين في أنشطة متعلقة بالإرهاب للمساعدة على عودتهم الناجحة إلى المجتمع.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١١

تعتبر شبكات الإتصال والدعم الأسري الإيجابية والمنتظمة داخل المجتمع في غاية الأهمية للنجاح في إعادة دمج الأطفال مسلوبي الحرية. تظهر الأبحاث في الولايات المتحدة أن الأحداث الذين حصلوا على مشاركة متزايدة مع عائلاتهم طوال فترة احتجازهم يظهرون شعورًا بالسعادة ويتمتعون بحالة نفسية أفضل. يعد التقييم الأولي للأسرة والمجتمع في تقرير التحري الاجتماعي أمرًا بالغ الأهمية لتحديد ما إذا كان من الممكن ومن المطلوب إشراك الأسرة في خطة إعادة دمج الطفل أثناء فترة الاحتجاز وبعدها. يوفر الاتصال العائلي الإيجابي فرصًا كبيرة لتخطيط الدعم قبل الإفراج وبعده، نظرًا لأن أفراد الأسرة يميلون إلى امتلاك معرفة فريدة بالطفل قد لا تكون متاحة من خلال التقييمات القصيرة والمراقبة أثناء الحد الأدنى من الإشراف. من ناحية أخرى، يجب على الفريق متعدد التخصصات مراقبة وتقييم انعكاس وتأثير الاتصال الأسري باستمرار لضمان أن الفائدة ما تزال أعلى من أي تأثيرات سلبية. يمكن أن يكون الأحداث عرضة للتأثيرات الأسرية السلبية بنفس سهولة التأثيرات الإيجابية، وخاصة تأثيرات الأشقاء الأكبر سنًا.

ومع ذلك، في بعض البيئات، قد تمنع تكلفة التنقل مثل هذه المشاركة الأسرية، وفي هذه الحالات، يجب على موظفي الاحتجاز التفكير في حلول غير مكلفة لبدء مشاركة الأسرة والحفاظ عليها وحتى زيادتها. تتضمن بعض الحلول البسيطة زيادة فرص الاتصال الهاتفي، وفي حالة وجود التكنولوجيا، يتم إجراء المكالمات عبر تطبيقات البرامج المتاحة مثل WhatsApp وFace-Time وSkype وما إلى ذلك. قد تشمل الحلول الأكثر تكلفة توفير أموال الرعاية الاجتماعية لدعم الزيارات العائلية.

وبالمثل، يجب على الممارسين حث المنظمات المجتمعية والشركات وحتى المنظمات غير الحكومية على التفاعل مع الأحداث. لا يقتصر الدعم المجتمعي على إقامة علاقات ثقة بين الأحداث والمجتمعات فحسب، بل يمكن أن يكون وسيلة فعالة لاستكمال الموارد المطلوبة في شكل إمدادات وخدمات. والأهم من ذلك، أن المشاركة المجتمعية هي وسيلة لتخطي عملية الانتقال الصعبة من الاحتجاز إلى إعادة الإندماج.

نموذج مميز

في **غانا**، تقوم المراكز الإصلاحية الكبرى الخاضعة لسلطة وزارة الداخلية والمصممة لإيواء الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٨ عامًا، بإبلاغ وزارة الرعاية الاجتماعية عند إيداع الحدث. وتتولى وزارة الرعاية الاجتماعية الاتصال بالعائلة وتسهيل الزيارة. إذا كانت الأسرة غير قادرة على السفر بسبب الظروف المالية، فإن مكتب الرعاية الاجتماعية المحلي يقدم منحة مالية للزيارة.

نقطة العمل الحادية عشر:
يجب أن يضمن موظفي الاحتجاز الدعم الكافي للعملية الانتقالية وما بعد الإفراج

يعتبر الانتقال من الحجز إلى المجتمع، سواء من خلال الإفراج تحت الإشراف أثناء العقوبة أو بشكل نهائي في نهاية العقوبة، حدثًا مهمًا ومثيرًا للقلق في بعض الأحيان. السلوك الجيد أثناء الاحتجاز لا ينبئ دائمًا بالسلوك المناسب عند الإفراج. بقدر ما يحاول الممارسون تكييف بيئة الاحتجاز مع العالم الخارجي، فإن الروتين المنظم والقواعد الواضحة والإشراف المستمر للموظفين والدعم الذي يؤطر تجربة احتجاز الطفل ليست هي القاعدة في المجتمع. لذلك، من المهم ضمان الإعداد الناجح قبل الإفراج كجزء من استراتيجية إعادة الإندماج الفردية؛ واستخدام نهج انتقالي مرحلي للحياة المجتمعية؛ وتوفير دعم ما بعد الإفراج لضمان استمرارية برامج الدعم والتقدم المحرز أثناء الاحتجاز. عند تطوير برامج دعم ما بعد الإفراج، تستحق الاحتياجات الخاصة للفتيات اهتمامًا خاصًا.[٢٢]

نموذج مميز

في **تونس**، تعمل مراكز الدفاع والاندماج الاجتماعي المنشأة باعتبارها مؤسسات عامة تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية على نقل الأحداث المفرج عنهم من مراكز الإصلاح أو السجون من خلال دعمهم للاندماج في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى. علاوة على ذلك، تعمل المراكز على تمكين الأسر للمساعدة في مجابهة الصعوبات التي يواجهونها هم وأطفالهم المفرج عنهم حديثًا.

ومن المرجح أن يواجه الأطفال المخالفون للقانون تحديات كبيرة في إعادة الإندماج الإجتماعى عند إطلاق سراحهم، بما في ذلك النبذ والوصم. هذا صحيح بشكل خاص عندما تغرس الجماعات الإرهابية الخوف والرعب بين المجتمعات التي تعارض أيديولوجيتها ومعتقداتها. وفي ظل هذه الظروف، فإن استراتيجيات المشاركة المجتمعية على المستوى التنظيمي، بما في ذلك إشراك المجتمع للإشراف على الأحداث ودعمهم داخل أماكن الاحتجاز، ستقلل من خوف المجتمع وقلقه، ونأمل أن تكلل بدعم عملية إعادة الإندماج. على المستوى الفردي للجاني ، وتعتبر مجموعات المناصرة المجتمعية للأحداث فعالة للغاية في تيسير الانتقال من المرفق إلى المجتمع.

نماذج مميزة

في **هولندا**، تدعم وحدة دعم الأسرة الهولندية، وهي منظمة مستقلة، المجرمين الشباب بعد إطلاق سراحهم من خلال تقديم المشورة الأسرية وغيرها من الخدمات لدعم إعادة دمج الأطفال في أسرهم.

في **الصومال**، يعتبر مشروع إعادة تأهيل السجناء المعرضين لمخاطر عالية لأعضاء حركة الشباب السابقين شراكة بين هيئة الحراسة وسجن بيدوا المركزي ومركز البحوث والحوار والأمم المتحدة. مركز البحوث والحوار هو منظمة غير حكومية ذات نفوذ ومؤثرة تحظى باحترام كبير، ومديرها سياسي سابق له تأثير كبير في التواصل والتأثير المجتمعي. أعادت هذه المنظمة غير الحكومية بشكل فعال أعضاء حركة الشباب السابقين إلى المجتمع من خلال سلسلة من حملات التوعية لتثقيف أفراد المجتمع بأن العديد من الأعضاء السابقين منضمون إلى حركة الشباب بسبب الإكراه ونتيجة للاضطرار المادي، وليس لكونهم متطرفون دينيون. حشدت المنظمة غير الحكومية مجتمع الأعمال لدعم التدريب المهني للسجناء داخل السجن وخلقت فرصًا للتوظيف عند إطلاق السراح كوسيلة لضمان العمل المربح والاستدامة المالية للمطلق سراحهم.

[٢٢] كتيب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ص. ١٠٩

في الحالات التي تدعم فيها البيئة المجتمعية التي يتم فيها إطلاق سراح الطفل بشكل كامل الأيديولوجية الراديكالية والنشاط المناهض للحكومة، أو يشير التقييم المجتمعي السابق للإفراج إلى أن التأثير السلبي لأفراد الأسرة المقربين سيعوق بشكل كبير السلامة الجسدية أو النفسية للطفل أو يقلل من التقدم نحو خطة إعادة الإدماج، يجب على موظفي الاحتجاز متابعة خيارات أخرى لتسكين الطفل. يمكن أن تشمل هذه الخيارات دعم أفراد الأسرة الآخرين أو العائلات المتطوعة أو رعاية التبني أو المنازل الجماعية أو المدارس الداخلية.

نموذج مميز

في **إيطاليا**، تم وضع أطفال أعضاء المافيا من كالابريا الذين مثلوا أمام قاضي محكمة الأطفال في عام ٢٠١٢ مع عائلات متطوعة أو في مرافق للأطفال، وأحيانًا في أماكن بعيدة مثل شمال إيطاليا. كان القصد هو الخروج من دائرة التأثير الأسري السلبي.

نقطة العمل الثانية عشر:
يجب على موظفي الاحتجاز الدفاع عن الطفل الذي يبلغ من العمر ١٨ عامًا أثناء وجوده في الحجز للبقاء في منشأة للأطفال

إبقاء الأطفال مسلوبي الحرية في مرافق مناسبة مع دعمهم وحمايتهم وإعدادهم لإعادة الإندماج.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٠

نادرًا ما يتخذ ممارسو الحبس قرارات بشأن نقل الأطفال إلى مرافق البالغين عند بلوغهم سن الرشد. ففي معظم الأحوال، تكون السلطات القضائية المختصة هي المعنية باتخاذ مثل هذه القرارات. ويمثل النقل من مرفق للأحداث إلى مركز احتجاز للبالغين انتقالًا من بيئة إعادة التأهيل إلى بيئة عقابية. لذلك، يجب عدم تشجيع نقل الأطفال الذين يبلغون ١٨ عامًا أثناء وجودهم في الحجز. توصي لجنة حقوق الطفل بالسماح للأطفال الذين يبلغون من العمر ١٨ عامًا قبل إكمال برنامج التحويل أو العقوبة غير الاحتجازية أو الاحتجازية بإكمال البرنامج أو التدبير أو العقوبة في منشأة معدة خصيصًا للأحداث وعدم إرسالهم إلى المراكز المخصصة للكبار.[٢٣] يجب على موظفي الاحتجاز الدفع بهذه الغاية. في تلك الحالات الاستثنائية عندما تجد السلطات القضائية المختصة أنه من الضروري للأطفال الذين يبلغون من العمر ١٨ عامًا أن ينتقلوا من المنشأة المخصصة للأحداث إلى منشأة للبالغين، ينبغي لموظفي الاحتجاز الدعوة إلى رقابة خاصة لضمان استمرارية البرامج والرعاية التي تزيد من فرص إعادة إدماج الطفل.

نموذج مميز

في **أستراليا**، قد تستمر الرقابة على الأحداث الذين دخلوا الإشراف في سن ١٧ عامًا أو أقل ثم بلغوا ١٨ عامًا بعد ذلك، وفقًا لتقدير المحكمة، في إطار نظام قضاء الأحداث. ويعاملون كأطفال[٢٤] نظرًا لضعفهم أو عدم نضجهم، ويجوز للمحاكم أن تحكم عليهم بالاحتجاز في مراكز احتجاز الأحداث بدلاً من سجون البالغين.

[٢٣] الفقرة ٣٥ من التعليق العام للجنة رقم ٢٤.

[٢٤] يشير نظام قضاء الأحداث الأسترالي إليهم على أنهم "شباب".

نقطة العمل الثالثة عشر:
ينبغي اختيار موظفي الاحتجاز بعناية وتدريبهم ونشرهم ودعمهم من قبل إدارتهم

نظرًا لكم التعامل بين موظفي الاحتجاز والأطفال المحتجزين تحت إشرافهم، فلديهم قدرة كبيرة على التأثير على هؤلاء الأطفال وترك انعكاسًا لديهم فيمكنهم التأثير علي تجربتهم في الحجز بشكل جذري ويتمتعون بفرص غير محدودة في إعادة دمجهم في المجمتع بنجاح. لذلك، يجب أن يكون الموظفون مجهزين بالمعرفة والموارد اللازمة لأداء أدوارهم بشكل احترافي، ويجب أن تنظر مرافق الاحتجاز في اختيار الموظفين وتدريبهم ونشرهم، وهو استثمار منخفض التكلفة وله عائد ملموس يصب في مستقبل الأحداث من حيث رعايتهم.

يجب أن يكون موظفي الاحتجاز مؤهلاً للعمل مع الأحداث، ومتحفزًا، ويتمتع بمهارة بناء العلاقات، ويتحلى بالصبر على الطباع. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يعكس تكوين الموظفين الطبيعة المتنوعة للسكان في المجتمع. يجب أن يكون هناك توازن بين أفراد الأمن والعاملين في مجال دعم إعادة التأهيل. يجب أن تكون المعرفة بالممارسات الأمنية الديناميكية، وتقنيات المقابلات التحفيزية، وتقديم المشورة الداعمة في صلب برنامج استراتيجية بناء القدرات الأولية والمستمرة للموظفين. إذا كانت قيم الموظفين المرشحين لا تتوافق مع القيم والمبادئ التي تقوم عليها معايير عدالة الأحداث، فعلى الأرجح لن يتمتعوا بالمؤهلات المهنية اللازمة ليكونوا فعالين في التعامل مع الأحداث مسلوبي الحرية. على سبيل المثال، إذا اعتقد المرشحون أن جميع المشتبه في ارتكابهم جرائم تتعلق بالإرهاب يجب أن يخضعوا لعقوبة الإعدام وأن السجون هي أماكن للعقاب، فمن المحتمل أن يواجهوا صعوبة في إقامة العلاقات المهنية والتحفيزية اللازمة لدعم إعادة دمج الأحداث.

يتطلب موظفي الاحتجاز بالكامل الحصول على الدعم، لا سيما في بيئات العمل الشاقة والتي من المحتمل أن تكون عنيفة مثل مرافق احتجاز الأحداث. يتكون أحد أشكال الدعم من سياسات وإرشادات واضحة توفر السلطة والحماية والحدود لأداء وظائفهم. وهذا ضروري للغاية في بيئات «النظام والتحكم الجيد»، حيث قد يتعين استخدام القوة لوقف السلوك الضار أو غير القانوني وحماية الآخرين. ومع ذلك، يجب أن يقتصر استخدام القوة أو القيود على الظروف الاستثنائية، في المواقف التي يشكل فيها الحدث تهديدًا وشيكًا بإلحاق الأذى بنفسه أو بالآخرين، وفقط بعد استخدام جميع وسائل السيطرة الأخرى وفشلها. [٣٥]كذلك، لا يجوز أبدًا استخدام القيود أو القوة كوسيلة للعقاب.

لذلك، ينبغي دمج السياسات والإرشادات في عملية التوظيف حتى يتفهم المرشحون الذين يتم اختيارهم هذه المبادئ ويتقبلونها. يجب أيضًا تضمين سياسات الحماية الخاصة بالأحداث، ومدونة قواعد السلوك، والسياسات المتعلقة بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي في مرافق الاحتجاز، والمبادئ التوجيهية التشغيلية الخاصة بالأحداث، وآليات المساءلة وعواقب انتهاك القواعد المحددة في جميع برامج التدريب المستمر، والموظفين. ويجب أن يتوفر لدى الأعضاء سهولة الوصول إلى هذه المواد. يجب تطبيق جميع التوجيهات الواردة في السياسات والإرشادات وإنفاذها بشكل متساوٍ وشفاف وبدون تحيز. لا تقتصر أهمية السياسات والتوجيهات على التأكد من إدراك الموظفين للتوازن القوى في علاقاتهم مع الأطفال مسلوبي الحرية، ولكنها تمتد لتشمل تشجيع الموظفين على أن يكونوا قدوة حسنة يُحتذى بهم في السلوك القويم. يجب أن تفرض سياسات الموظفين قاعدة صارمة بشأن «عدم التسامح» فيما يتعلق بإساءة استخدام السلطة من قبل الموظفين.

نموذج مميز

في **كينيا**، ينص قانون الأطفال، القسم ٣٢ (٢) (ز)، على أن المجلس الوطني لخدمة الأطفال مسؤول عن التدريب ويجب أن يحدد المتطلبات والمؤهلات اللازمة للموظفين المعتمدين. تنص المادة ٧٢ (هـ) على أنه يجوز للوزير وضع أنظمة لتدريب ومكافأة الأشخاص العاملين في دور الحبس الاحتياطي للأطفال ومدارس إعادة التأهيل.

[٣٥] لجنة حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (المشار إليها فيما يلي باللجنة)، التعليق العام رقم ٢٤، الفقرة ٩٥ (و).

نقطة العمل الرابعة عشر:
يجب أن تخضع مؤسسات الاحتجاز لعمليات تفتيش داخلية وخارجية بشكل دوري

تصميم وتطبيق برامج الرصد والتقييم لضمان التنفيذ الفعال للمعايير الدولية لقضاء الأحداث.

مذكرة نيوشاتل للمنتدى، الممارسة الجيدة رقم ١٣

يجب على الدول أن تفرض عمليات تفتيش دورية داخلية وخارجية على مرافق احتجاز الأحداث للتأكد من أنها تدار بشكل جيد وأن الأطفال آمنون. يمكن أن تساعد عمليات التفتيش في حماية الأطفال من أي شكل من أشكال الإساءة أو المعاملة اللاإنسانية، بما في ذلك العقاب البدني والاعتداء الجنسي. كما أنها تحمي الموظفين من الادعاءات التي لا أساس لها من سوء السلوك، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال تحت رعايتهم، والتي بدورها تحد من التأثير السلبي على سمعة إدارة الاحتجاز. كما يجب على مديري مراكز الاحتجاز إجراء عمليات تفتيش مفاجئة بهدف دعم كل من الموظفين والأطفال مسلوبي الحرية.

وبالمثل، ينبغي للدول أن تضمن أن المفتشين المستقلين والمؤهلين أو أي سلطة معادلة لها على النحو الواجب، غير منتسبة لإدارة المرفق، مخولة لإجراء عمليات تفتيش منتظمة وإجراء عمليات تفتيش مفاجئة بمبادرتهم الخاصة. يجب أن يركز المفتشون بشكل خاص على إجراء محادثات مع الأطفال في المرافق، في بيئة سرية[٢٦] بما يضمن إخفاء هوية الطفل. يجب أن يتمتع هؤلاء المفتشون الخارجيون بسلطة مقابلة الموظفين والأطفال، والوصول إلى جميع أشكال السجلات والدفاتر، وتقديم ملاحظات إلى السلطات المعنية بشأن ظروف العمل، وظروف الاحتجاز، والممارسات التشغيلية والإدارية، وأي ملاحظات أخرى ذات صلة يتم إجراؤها أثناء الزيارة.

عمليات التفتيش هذه لديها القدرة على تعزيز الرؤية والمهنية وسمعة العاملين في مؤسسات الأطفال. يمكن أن تشكل النتائج والتوصيات من عمليات التفتيش أيضًا الأساس لطلبات الموارد البشرية وغيرها وحملات المناصرة.

نموذج مميز

في **موريتانيا**، يُطلب من قضاة محاكم الأطفال بموجب القانون متابعة الأطفال الذين يرسلونهم إلى الاحتجاز، بما في ذلك زيارة أي مركز احتجاز يستضيف طفلاً مرة واحدة على الأقل شهريًا. قاضي محكمة الطفل هو أيضًا عضو قانوني في اللجنة المشرفة على مرافق الاحتجاز - الأمر رقم ٢٠٠٥-١٥، بشأن الحماية الجنائية للطفل، مادة رقم ١٦٧.

[٢٦] الفقرة ٩٥ (ي) من التعليق العام رقم ٢٤ للجنة. انظر أيضًا دليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الصفحة ١٠٠.

خاتمة

على الرغم من أن الاحتجاز يجب أن يكون دائمًا الملاذ الأخير للأحداث المخالفين للقانون، إلا أن الظروف تجعله في بعض الأحيان أمرًا لا بد منه. لضمان تحقيق أكبر تأثير إيجابي ممكن لبرامج احتجاز الأحداث ولضمان وضع الحدث على بداية الطريق لإعادة الاندماج الناجح في المجتمع، يجب تزويدهم بمهنيين مدربين تدريبًا جيدًا، قادرين على العمل في بيئة داعمة وصديقة للحدث. يجب أن تراعي جميع البرامج احتياجات الحدث النفسية والعاطفية والجسدية المتفردة، ويجب أن تحترم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة قضاء الأحداث (قواعد بكين) لتقليل الآثار الضارة.

يجب على موظفي الاحتجاز الحرص على أن جميع المبادرات المعدة لدعم الأحداث مسلوبي الحرية، بغض النظر عن الثقافة والدين والعرق والجنس والوضع والجريمة والانتماء الجماعي، ملتزمة بالمبادئ الأساسية التالية: تعزيز رفاهية الحدث، وتحسين الظروف التي من شأنها إعداد الحدث لحياة كريمة في المجتمع، واعتماد نهج متنوع لتعبئة الموارد، بما في ذلك الأسرة والمجتمع والمتطوعين والمدارس، إلخ. ويتمثل الهدف النهائي في تعزيز رفاهية الحدث وتشجيع مساهمته الناجحة في المجتمع. بل على الأحرى، يجب الحفاظ على كرامة وحقوق الحدث في جميع الظروف، حتى فيما يتعلق بأكثر الحالات صعوبة وجسامة، مثل الحالات التي يُشتبه فيها أو يُتهم الأحداث بارتكاب جرائم تتعلق بالإرهاب.

المعهد الدولي للعدالة وسيادة القانون
جامعة مالطا - حرم فاليتا الجامعي
بناء الجامعة القديم-شارع سان بول فاليتا – مالطا VLT 1216

www.theiij.org @iijmalta info@theiij.org